كلية التجارة - قسم إدارة الأعمال
الدراسات العليا

أثر التوسع الجغرافي والخدمي على أداء البنوك المصرية

The Impact of Geographic and Service Expansion on the Performance of Egyptian Banks

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير
في إدارة الأعمال

إعداد
الباحث / محمد إبراهيم محمد منيب عبد الظاهر

تحت إشراف
أ.د . شـــامـــل الحمـــوي
أستاذ الإدارة المالية
كلية التجارة - جامعة عين شمس

د. نـــادر البيـــر
أستاذ ادارة الاعمال المساعد
كلية التجارة - جامعة عين شمس

2010

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا ۝١ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ
وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ۝٢ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصۡرًا عَزِيزًا
۝٣ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ
وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ۝٤

صدق الله العظيم

سورة الفتح (الآيات من 1 : 4)

إهـــــــداء

السيد الاستاذ الدكتور/ شامل الحموي
(لمعاونته الجادة في اخراج هذا البحث)

السيد الدكتور/ نادر البير
(كصديق مخلص قبل ان يكون مشرف جيد)

زملائي وزميلاتي فى العمل والكلية

والدي ووالدتي واخواتي

محمد ابراهيم محمد منيب
القاهرة 2010

ملخص للدراسة

تناولت الدراسة قياس أثر التوسع في انشاء وحدات مصرفية جديدة للبنوك العاملة في السوق المصرفي المصري وكذا التوسع في تقديم خدمات مصرفية جديدة على مؤشرات الربحية والانصبة السوقية لتلك البنوك، حيث تم استخدام عينة مكونة من 12 بنك من اجمالى 32 بنك تمثل مجموع البنوك العاملة في السوق المصرفي المصري مع استبعاد فروع البنوك الاجنبية والبنوك المنشأة بقانون خاص0

وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بشكل مقطعي عبر سنوات الدراسة التي امتدت الى تسع سنوات وبشكل سلاسل زمنية لكل بنك من بنوك العينة لبيان هذا الاثر، وقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية كمتغيرات تابعة تمثل الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في التوسع الجغرافي والخدمي لتلك البنوك، وتم اختتام الدراسة بمجموعة التوصيات المرتبطة بالنتائج مع سرد مجموعة من الابحاث المقترحة.

اختصارات وردت بالدراسة

BRA ..... الفروع

SER.....الخدمات

ROA.....معدل العائد على الاصول

ROC.....معدل العائد على رأس المال

ROE.....معدل العائد على حقوق الملكية

RNI.....معدل العائد الغير متعلق بالفوائد

LP.....ربحية الاقراض

NLP.....صافي ربحية الاقراض

MSA.....النصيب السوقي من الاصول

MSD.....النصيب السوقي من الودائع

MSL.....النصيب السوقي من القروض

المحتويات

الصفحة

الفصل الاول – الإطار العام للدراسة.....1
أولا :- تمهيد 1
ثانيا :- المشكلة موضع الدراسة 4
ثالثا :- تحديد المشكلة 13
رابعا :- فروض الدراسة.....17
خامسا :- أهداف الدراسة 17
سادسا :- أهمية الدراسة.....18
سابعا :- أسلوب ومنهج البحث 18
أ- مجتمع وعينة الدراسة 19
ب- الأسلوب الإحصائي المستخدم.....19
ج- قياس متغيرات الدراسة.....20
ثامنا :- محددات البحث 21
الفصل الثاني :- الدراسات السابقة 22
أولا :- الدراسات العربية 22
ثانيا :- الدراسات الأجنبية.....26
ثالثا :- مقارنة الدراسات السابقة ورؤية الدراسة 34
الفصل الثالث :- الدراسة التطبيقية.....36
أولا :- المؤشرات المالية المستخدمة لقياس اداء البنوك محل الدراسة 36
ثانيا :- إختبار الفروض باستخدام التحليل الاحصائي 37
أ- التحليل المقطعي للبيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد 37
ب- تحليل السلاسل الزمنية للبيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد 37
ثالثا :- تلخيص نتائج التحليل الاحصائي 37
أ- تلخيص نتائج التحليل المقطعي للبيانات 37
ب- تلخيص نتائج تحليل السلاسل الزمنية للبيانات 41
الفصل الرابع :- النتائج والتوصيات.....46
أولا :- نتائج الدراسة 46
ثانيا :- التوصيات.....53
ثالثا :- الأبحاث المقترحة 54
- المراجع العربية.....55
- المراجع الأجنبية.....56
- الملاحق والملخصات

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1 :- تمهيد

رغم الجهود المختلفة التي بذلت لإصلاح القطاع المالي خلال العقد الماضي من خلال إجراءات التحرير المالي وزيادة كفاءة الرقابة المالية، فإن الأمر لازال يتطلب نظرة جديدة أكثر شمولاً وتطوراً لإصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي على نحو خاص، وتسعى الدولة خلال المرحلة القادمة من أجل الإسراع في تنفيذ إجراءات البرنامج الإصلاحي المقترح للقطاع المالي بهدف القضاء على مشكلات الوضع الحالى، وإذا كانت الأولوية قد أعطيت لتحرير بعض المتغيرات المالية والنقدية خلال فترة التسعينيات، فإن الأولوية يجب أن تكون الآن لإصلاح هياكل الأسواق، وتطوير الكيان المؤسسي للجهات العاملة للقطاع المالي، واستخدام أدوات وأوعية مالية جديدة . كذلك هناك أهمية لإعادة النظر في السياسات الائتمانية التي تتبعها البنوك، وأن توضع مسألة أن تكون مصر مركزاً مالياً إقليمياً ضمن أولويات السياسات الاقتصادية بما يتطلبه ذلك من إجراءات لرفع الكفاءة وتحسين الخدمات المالية والارتقاء بها وفقاً لمعايير عالمية ورفع فعالية الرقابة المالية.

وفى هذا الإطار وإستهدافاً لتحقيق كفاءة رأس مال البنوك فى مصر فنجد أن التطورات المتلاحقة فى بيئة العمل المصرفى قد أدت إلى تطوير الأطر التشريعية المنظمة له حيث صدر القانون رقم 88 لسنة 2003 وتضمنت المادة 31 منه على " ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن 500 مليون جنيه" مصرى وهذ إستلزم حدوث عمليات دمج وإستحواذ وإصدارات جديدة للأسهم وحقوق الإكتتاب، لذلك فإنه من الأهمية بمكان تقييم تلك القرارات وغيرها التى كان لها أثراً على الجهاز المصرفى فى مصر والعمل على الوقوف على مدى جدوى ما تم من توسعات رأسمالية للبنوك لتحديد أى الإستراتجيات المشار إليها التى تمت زيادة رؤوس أموال البنوك بها أكثر جدوى.

وفى إستعراض سريع لهيكل القطاع المصرفي، نجد أنه فى بداية تسعينات القرن العشرين وصل عدد البنوك في مصر الى 59 بنكا (44 تجارى، 11 إستثمارى، 4 متخصص) وفى عام 1992 تم إدماج 13 بنكا من البنوك الوطنية للتنمية فى البنك الوطني للتنمية، وكذلك إدماج بنك الإعتماد والتجارة – مصر فى بنك مصر، وفى عام 1993 تم إدماج بنكين من البنوك الوطنية فى البنك الوطني للتنمية، وفى عام 1999 حدث إدماج بين البنك العقارى العربي والبنك العقاري المصرى ليصل عدد البنوك فى نهاية عام 2000 الى 42 بنك (11

إستثمارى، 3 متخصص ,28 تجارى) ولم يحدث أى تغيير فى هذا الصدد من نهاية عام 2000 حتى نهاية عام 2004 0

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، وفي إطار عملية التغيير الشاملة التى يشهدها القطاع المصرفي في مصر والذي يستهدف فتح القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص بزيادة عدد البنوك التى يمتلك كامل أسهمها أو بنسبة غالبة، تم خصخصة أول بنك قطاع عام مصري وهو بنك الأسكندرية، وكانت الصفقة من نصيب بنك إيطالي (بنك سان باولو الإيطالي) الذي إستحوذ على نسبة 80% من أسهم بنك الأسكندرية البالغ قيمتها 11592 مليون جنية مصري بسعر صرف 5.75 جنية مصري للدولار (1.6مليار دولار) وهي الصفقة التى تمت ضمن الإصلاح المصرفي 2004–2007، ثم وصل عدد البنوك في مصر في 2008–2009 الى 32 بنك0

ويهدف هذا البحث الى تحليل مدى إستجابة آداء البنوك الداخلة فى الدراسة (ممثلا فى ربحية تلك البنوك وآدائها في السوق المصرفي) الى التوسع في الإنفاق الإستثماري لها (ممثلا فى فتح فروع جديدة وإنشاء خدمات مصرفية جديدة). حيث أن زيادة الإنفاق الإستثماري للبنوك – وطبقا للدراسات التى أجريت – ادى الى إستجابة السوق وبالتالي يتم دراسة هذه المتغيرات ومدي تأثيرها على ربحية تلك البنوك ونشاطها السوقي التى يتوقع تحقيقها نتيجة زيادة الودائع ومنح القروض بأشكالها المتنوعة والتى تعتبر رد فعل المستثمرين للتوسع في الآنشطة الاستثمارية التى قررها البنك.

وقد أصدر مؤخرا فى 3 يونيو 2008 البنك المركزى المصرى الضوابط الاسترشادية المتعلقة بطلب البنوك إجراء توسعات رأسمالية لها عن طريق فتح فروع أو وكالات جديدة لها، وقد تضمنت تلك الضوابط فيما جاء فيها حول الجانب القياسى تحديد الحد الأقصى لعدد الفروع المسموح بها لأى بنك (بما فيها كل الفروع القائمة، والفروع السابق حصول موافقة البنك المركزى على فتحها ولم يتم تفعيل تلك الموافقة والفروع المزمع فتحها من يناير إلى ديسمبر من كل عام إستناداً إلى قيمة رأس المال الأساسى ــ وفقاً لميزانية 6/30 المعتمدة ــ لكل بنك مع الأخذ فى الإعتبار أية أحداث لاحقة مؤثرة وبحيث يتم تخصيص مبلغ 20 مليون جنيه مصرى من رأسمال البنك الأساسى لكل فرع .

كما جاء حول الجانب التقييمى للتوسعات الرأسمالية للبنوك عن طريق فتح فروع جديدة لها ما يلى :-

* النظر فى مدى إلتزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية وتنفيذ الإجراءات التصحيحية وبصفة خاصة ما يلى :

- الحد الأدنى لمعيار كفاءة رأس المال، أسس تقييم الجدارة الإئتمانية، حدود التوازن فى مراكز العملات 0
- نسب التركيز الخاصة بتوظيفات البنك فى الخارج وتوظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به والأطراف المرتبطة بالبنك و ما أسفر عنه آخر تفتيش على البنك من قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى وأهم الملاحظات الواردة بتقرير مراقبى الحسابات .

* التأكيد على أن الإستراتيجية العامة للبنك توضح الهدف من فتح البنك لفروع جديدة .
* جدية البنك فى تنفيذ الموافقات التى تم الحصول عليها العام السابق لفتح فروع جديدة .
* التأكد من أن البنك الرامي للتوسع لديه خطة عمل معتمدة من مجلس إدارته ومقدمة للبنك المركزى شاملة للعناصر الآتية كحد أدنى :-

- وجود خطة محددة للكوادر البشرية المطلوبة لإدارة وتشغيل تلك الفروع ومصادر تدبير تلك الإحتياجات سواء من داخل البنك أو من خارجه ويراعى فى كل الأحوال أن يقدم البنك ما يثبت تدبير الإحتياجات المطلوبة .
- وجود دراسة جدوى إقتصادية ومالية لخطة التوسع فى إنشاء فروع جديدة وإنعكاس ذلك على إيرادات وأرباح البنك .
- عرض للأنشطة التى ستمارسها الفروع الجديدة وكذا المنتجات الجديدة التى ستقوم بتسويقها مع بيان كافة المخاطر المرتبطة بها وكيفية السيطرة عليها .
- مدى إحتياج مناطق معينة لفروع مصرفية جديدة بمعنى أن تكون الفروع الجديدة المطلوب فتحها فى مناطق محرومة أو يقل فيها تواجد الخدمات المصرفية من بنوك منافسة مع إعطاء أولوية للفروع خارج القاهرة الكبرى والإسكندرية .
- وجود إدارة للمخاطر ذات كفاءة وفاعلية وتتناسب مع حجم ونوعية أنشطة البنك .
- فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك للسيطرة على المخاطر الحالية والمستقبلية .
- النظر فى كفاءة القاعدة الرأسمالية للمخاطر الحالية والمحتملة نتيجة لفتح فروع جديدة .
- تقييم قدرة البنية المعلوماتية والتكنولوجية بالبنك على إستيعاب الفروع الجديدة بكفاءة وفاعلية.

هذا و يواجه الجهاز المصرفي تحديات مختلفة يرتبط بعضها باعتبارات سابقة، والبعض الأخر يتصل بمستجدات محلية ودولية خاصة فيما يتعلق بقضايا الإدارة المصرفية والحوكمة، وما يرتبط بهيكل السوق المصرفية وقدرة المؤسسات العاملة فيه على المنافسة،

وتلك المشكلات المتعلقة بقضايا التعثر وتراجع معدلات نمو الائتمان المصرفي، يضاف إلى ذلك ما تفرضه المنافسة الإقليمية والدولية من تبعات0

ويتضح مما سبق وجود ضوابط تحكم عملية التوسع الرأسمالى للبنوك وفضلاً عن ذلك فهناك أيضاً الضوابط التى تقضي بها أحكام قانون سوق المال واللوائح المنظمة الصادرة من هيئة سوق المال والبورصة المصرية لعملية إصدار أسهم جديدة سواء للبنوك أو لغيرها، ومن ثم يتبين ظهور عدة افتراضات عن وجود أثر معنوى ــ ذات دلالة إحصائية ــ للتوسع الجغرافي والخدمي للبنوك المصرية على أداء تلك البنوك ممثلا في مؤشرات ربحيتها وانصبتها السوقية0

ومن ناحية اخرى فلا تزال معظم اسواق رأس المال العربية تعاني من عدم تبلور فلسفة اقتصادية واضحة تؤمن بأهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية ومايقتضيه ذلك من اتاحة الفرصة امام هذا القطاع ليؤدى دوره في الحياة الاقتصادية، وذلك بالرغم من الاصلاحات الجذرية التى قامت بها العديد من الدول العربية في المجال المالى (اى في القطاع المصرفى واسواق المال) ذلك ان كفاءة الاسواق المالية تقاس في المقام الاول بمدى قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو اوجه الاستثمار المختلفة، ومن ثم فإن مقتضى ذلك توفر مناخ استثمارى مشجع ومطمئن قادر على اجتذاب واستيعاب الاموال المعروضة للاستثمار، علما بأن المناخ الاستثماري في غالبية الدول العربية لم يتطور بعد لتحقيق هذا الغرض0

ولا بد مع ذلك من الاعتراف بأن الطفره المالية العربية وما ادت اليه من تراكم فوائض نقدية في خزائن البنوك واسواق المال العالمية، قد نتج عنها تطور نوعي وكمي في الاجهزة المصرفية العربية في محاولة الاشتراك مع الاجهزة المصرفية الغربية في إستثمار تلك الفوائض عربيا ودوليا، ولعل ابرز ملامح ذلك التطور النقاط الآتية :- (هاشم حمود، 1995)

1 -نشوء بعض البنوك الاستثمارية العربية الكبيرة التى تمارس انشطة اسواق رأس المال من تملك لاسهم شركات دولية، واصدار اوراق دين لتغطية اعمالها التمويلية، وإدارة محافظ مالية نيابة عن قاعدة واسعة من العملاء، وتركز اعمال هذه البنوك فى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها منافسة بذلك بنوكا استثمارية غربية راسخة الجذور، وتستخدم هذه البنوك كفاءات عربية وغير عربية اثبتت مهنيتها العالية وقدرتها على اختراق الاسواق عربيا ودوليا، وعلى توفير عوائد مجزية لمساهميها ولعملائها ناهزت البنوك العالمية من حيث معدلات ربحيتها 0

2 -ظهور العديد من المؤسسات المصرفية الاسلامية خلال اواخر السبعينات والثمانينات، وتجمع البنوك الاسلامية بين الاعمال المصرفية التجارية والاستثمارية مما يجيز تصنيفها كبنوك شاملة مع فارق عدم اعتماد الفوائد كأساس لأعمالها التجارية وإن كان سعر الفائدة يشكل اساسا لتسعير خدماتها لاسيما فيما يتعلق بأعمال المرابحة التى تهدف بصورة رئيسية الى تمويل اعمال التبادل التجارى، مما يجعلها في هذا المجال بنوك تجارية تعتمد المشاركة في الارباح مع التجار والصناعيين واصحاب الخدمات بدلا من اعتماد الفائدة كمدخل ثابت متفق عليه مسبقا، كما دخلت البنوك الاسلامية في اعمال المضاربات في الاسواق العالمية حيث تتعامل في السلع والعملات والمعادن الثمينة والاسهم والسندات على اختلاف فئاتها وغيرها من ادوات راس المال 0 واذا كانت بعض المؤسسات المصرفية الاسلامية قد نجحت في النمو والتوسع الا ان عددا لا بأس به لم يكتب له النجاح وذلك نتيجة لافتقار ادارتها الى اجهزة لها خبرة مصرفية عريقة وحديثة0

3 -تأسيس بعض البنوك العربية الشاملة، التي تهتم ليس فقط بالأسواق التقليدية للبنوك التجارية "اى الاسواق النقدية التى تتعامل في الادوات قصيرة الاجل " ولكن بأسواق رأس المال وادواتها ذات الطبيعة المتوسطة والطويلة الاجل، وتمتلك هذه البنوك عده اذرع لممارسة اعمالها التجارية والاستثمارية في الاسواق العربية والعالمية، حيث اسست هذه البنوك شركات استثمارية تقوم بأعمال بنوك الاستثمار وتملكت غالبية الاسهم في عدد من البنوك التجارية والاستثمارية، فضلا عن تأسيسها لبنوك تعمل وفق انظمة المناطق الحرة (الاوفشور) وذلك في عدد كبير من دول العالم0

وعلى صعيد تقييم اداء البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، فقد قام البنك المركزى المصرى بالتحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك وتقييم أداءها، اخذا في الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر، هذا الى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التى يصدرها البنك المركزى المصرى ومن بينها الحدود الدنيا لنسب الاحتياطي والسيوله والحدود القصوى للتوظيفات لدى العميل الواحد والاطراف المرتبطة به، والتوظيفات بالخارج وكذا مدى توافق أجال استحقاقات الاصول والالتزامات لكل عمله على حده0

وفي ضوء تداعيات ازمة الرهن العقارى التى شهدتها الاسواق الامريكية والاوروبية، طلب البنك المركزي من البنوك دراسة سقوف التوظيفات بكل دولة وفقا لحجم اقتصادها وتصنيفها الائتماني، بالإضافة الى دراسة وإقرار حدود قصوى للمؤسسات المالية الخارجية التى يتم التعامل معها، على أن يتم مراجعتها بصفة دورية، وكذا مراجعة هذه الاستثمارات مع المؤسسات المالية في ضوء الخسائر التى تكبدتها تلك المؤسسات نتيجة ذلك الائتمان، كما صدر قرار البنك المركزي المصرى بجلسته المنعقده بتاريخ 3 يونيو 2008 بشأن الضوابط التى يتعين على البنوك التى تباشر نشاط صناديق اسواق النقد الالتزام بها، وذلك لضمان وجود رقابه جيده من قبل البنك المعني على نشاط صناديق اسواق النقد التابعة له0

هذا وقد تم استكمال المرحلة الاولية لبرنامج ميكنة الرقابة المكتبية ، والتى تهدف الى استخراج عدد من الجداول السنوية/المرحلية للحصول على بعض المؤشرات المالية والرقابية التى تسهل للمسئولين عن متابعة البنوك اجراء التحليل العميق للبنك محل المتابعة كأداه اساسية للتعرف على اوضاعه 0 وهناك عدد من المؤشرات المتعارف عليها لتقييم سلامه اداء البنوك، منها كفاءة رأس المال وفقا للمقررات الدولية لبازل I، مدى جودة الاصول، مستوى الربحية والسيولة والنصيب السوقى من الودائع والقروض والاصول لدى البنوك 0

وفيما يلي النتائج التى حققتها البنوك في كل مجال وفقا للمركز المالى لها في نهاية يونيو 2008 (التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، 2008/2007 ص 52 حتى 54):-

1- معيار كفاءة رأس المال0

بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي – عدا فروع البنوك الاجنبية – وعددها 32 بنكا بالحفاظ على نسبة بين رأس المال (بعنصريه الاساسي والمساند) من ناحية، والاصول والإلتزامات العرضيه مرجحه بأوزان مخاطر من ناحية اخرى بحيث لا تقل هذه النسبة عن 10% كحد ادنى، ويتكون رأس المال الاساسي (الشريحه الاولى) من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزه، اما رأس المال المساند (الشريحه الثانية)، فيتكون من مخصص المخاطر العامه، والقروض المسانده التي تزيد آجالها عن خمس سنوات، بالإضافة الى 45% من الزياده بين القيمه العادلة والقيمه الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحه والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وذات مصلحة مشتركه، ويجب الا تزيد نسبة رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الاساسي0

وتحسب الاصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر تتراوح بين صفر% و 100% وفقا لنظام ترجيح معين يقرره البنك المركزي المصري حسب درجة المخاطره، ويعكس وفاء البنك بهذا المعيار مدى قدرته على مواجهه المخاطر التى يمكن ان يتعرض لها مستقبلا0

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار الى الآتي :-

- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعه 14.6% (مقابل 10% حد ادنى مقرر)، ويتركز المعيار لدى البنوك في رأس المال الاساسي (11.1%) ورأس المال المساند (3.5%) 0
- بلغ عدد البنوك التى يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (10% : 15%) 13 بنكا، وتلك التي يزيد المعدل لديها عن (15%) 19 بنكا، وبنك واحد يقل المعيار لديه عن 10% "عاود البنك الالتزام بالنسبه خلال شهر يوليو2008" 0

2- جوده الاصول

اصدر البنك المركزى المصري بتاريخ 24 مايو 2005 قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحه للمؤسسات، اخذا في الاعتبار درجه التصنيف الائتمانى للعميل ORR وكذا القروض الممنوحه لأغراض استهلاكيه والقروض العقارية للإسكان الشخصي، اضافة الى القروض الصغيرة للأنشطه الاقتصادية، كما اصدر البنك المركزي المصري بتاريخ 2 اكتوبر 2007 الضوابط والقواعد الخاصة بالتمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية العاملة في مجال انشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها على أن تسري على التمويل المقدم من البنوك لشركات التمويل العقارى وشركات اعادة التمويل، مع مراعاة الضوابط والقواعد السابق صدورها بشأن التمويل العقاري ومنح الائتمان والمحددات الوارده بالسياسة الائتمانية لكل بنك في هذا الشأن، كذلك اصدر البنك المركزي المصري بتاريخ 14 نوفمبر 2007 بعض الضوابط بغرض منح الائتمان للشركات القابضه 0

هذا وتمشيا مع دور البنك المركزي في رقابة الجهاز المصرفي فيما يستجد بالسوق من ممارسات، وحيث تلاحظ قيام عدد من الشركات او المجموعات بعمليات دمج لانشتطها او تكوين شركات قابضة و/او إعادة تقييم لأصول الشركات المندمجه مما له اثر تضخمي على قيمة اصول تلك الشركات، ومن ثم على تقييم ميزانيتها بغرض منح الائتمان، فقد وجه البنك المركزي المصري البنوك الى مراعاة بعض الضوابط عند التقييم لمنح الائتمان وحساب الرافعة المالية LeverageRatio، منها عدم الاخذ فى الاعتبار التغيرات في حقوق المساهمين الناتجه عن اعاده التقييم للمراكز المالية للعملاء، وكذا عدم اخذ الاصول الغير

ملموسة التى تنجم عن هذه العملية، وتحديد الجدارة الائتمانية بمنأى عن نتائج التقييم، وأن يكون هناك حرص كبير من البنوك عند اقراض الشركات القابضة، وأن يتم تحديد درجة مخاطر الشركات التابعة للمجموعة للوصول الى درجة مخاطر مجمعة للمجموعة يتم الاعتماد عليها في قرار منح او زيادة الائتمان 0

وفي ضوء ما تقضي به الماده (84) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 من انه لمحافظ البنك المركزي ان يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم مراقبي الحسابات قرارا بعدم اعتماد الارباح المقترح توزيعها على المساهمين وغيرهم من اصحاب النصيب في الارباح، وذلك اذا تبين وجود نقص في المخصصات، وفي ضوء ما اشارت اليه تقارير السادة مراقبي حسابات بعض البنوك عن السنة المالية 2007 الى وجود عجز في المخصصات، قامت بعض البنوك بتدعيم المخصصات بما اظهرته قوائم الدخل لديها من فوائض، وذلك بهدف سد النقص فيها، كما قام البعض من تلك البنوك بتدعيم ارصدة الاحتياطيات لديها وتوزيع جزء على العاملين واعضاء مجلس الادارة واحتجاز الباقى للسنة المالية التالية، وقام البعض الاخر تنفيذا للمعيار المحاسبي المصرى رقم(5) باثبات قيمه العجز في المخصصات عن سنوات سابقة تحميلا على قائمة الدخل0

3- الربحية

يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك، مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه، واجراء توزيعات نقدية على مساهميه، وتشير نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة الى الآتي :-

(أ) بنوك تنتهى السنة المالية لها في 30 يونيو من كل عام (معظمها بنوك قطاع عام بالإضافة الى البنك المصري لتنمية الصادرات، ولا تشمل بنك الاسكندرية الذي تم خصخصته، حيث ادرج ضمن مجموعة البنوك التى تنتهي السنة المالية لها في 31 ديسمبر من كل عام).

- بلغ صافى ارباح البنوك التجارية والبنك المصري لتنمية الصادرات 589 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في يونيو 2007، وذلك مقابل 382 مليون جنيه عن السنة المالية السابقة، بينما لا تحقق بنوك القطاع العام المتخصصة ارباحا عن السنة المالية المنتهية في يونيو 2007 نتيجه لتدعيم مخصصاتها 0
- بلغ نسبة صافي ارباح البنوك التجارية والبنك المصري لتنمية الصادرات الى متوسط حقوق المساهمين 4.2% لدى هذه البنوك عن السنة المالية المنتهية في يونيو 2007،

مقابل نسبة صافى ربح بلغت 2.8% عن السنة المالية السابقة، وبلغت نسبة صافي الارباح الى متوسط صافي الاصول لديها 0.2% مقابل نسبة صافى ربح بلغت 0.1% عن السنة المالية السابقة0

(ب) بنوك تنتهي السنة المالية لها في 31 ديسمبر من كل عام (لا تشمل المصرف المتحد نظرا لعدم اعتماد القوائم المالية للمصرف عن الفترة المالية من اول يوليو 2006 حتى 31 ديسمبر 2007 "اول فترة مالية للبنك")

- بلغ صافى الربح 7140 مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2007، مقابل 5912 مليون جنيه عن السنة المالية السابقة 0
- بلغت نسبة صافي الربح الى متوسط حقوق المساهمين 26.2% لدى هذه البنوك عن السنة المالية المنتهية في نهاية ديسمبر2007، مقابل 20.3% عن السنة المالية السابقة، كما بلغت نسبة صافي الربح الى متوسط الاصول لديها 1.6% مقابل 1.8% 0

وفيما يلي اهم المؤشرات المالية المستخلصة من المراكز المالية للبنوك، وفقا للمركز المالي في نهاية يونيو 2008:-

جدول رقم (1/1)
اهم المؤشرات المالية للبنوك في عام2008

البيان	يونيو 2007	يونيو 2008
نسبة السيولة الالزامية حد ادنى 20% محلى حد ادنى 25% اجنبى	 %27.9 %55.0	 %29.6 %50.1
اصول سائلة/ ودائع العملاء	%69.6	%72.5
الاصول بالنقد الاجنبي/ الالتزامات وحقوق المساهمين بالنقد الاجنبي	%101.1	%100.8
قروض العملاء/ودائع العملاء	%54.5	%53.7
مستحق على البنوك في مصر/مستحق للبنوك في مصر	%110.5	%109.4
مستحق على البنوك في الخارج/مستحق للبنوك في الخارج	%1242.9	%921.4
مستحق على البنوك في الخارج/مستحق للبنوك في الخارجوودائع بالنقد الاجنبي	%63.2	%58.9
الالتزامات العرضية/اجمالي الاصول	%15.5	%17.8

المصدر :- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى 2008/2007

4- نسبة الاحتياطي

بلغت نسبة الاحتياطي لدى البنوك مجتمعة 14% خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2008، مقابل حد ادنى مقرر 14% 0